تحسين المساواة الجندرية والحكم الديمقراطي في الاردن

نتائج المسار الوطني الأردني
للانتقال من المخرجات الوزارية إلى رسم السياسات حول المساواة بين النساء والرجال في المنطقة الاوروميتوسطية
عمان-2015-2016

تعتبر العملية الوزارية للمنطقة الاوروميتوسطية بعنوان" تعزيز دورالمرأة في المجتمع" أداة هامة ودعم لحقوق النساء والمساواة الجندرية على المستويين الاقليمي والوطني. فقد أكد المؤتمر الوزاري الاوروميتوسطي الثالث الذي عقد في باريس عام 2013 على أهمية الاعتراف بدور النساء الهام، في سياق التحولات الجارية في جنوب المتوسط.

عقد المؤتمر الثالث برئاسة مشتركة ما بين وزيرة التنمية الاجتماعية الأردنية معالي الاستاذة ريم أبو حسان، والوزيرة الفرنسية للمساواة وحقوق المرأة السيدة نجاة بلقاسم، وبحضور السيدة كاثرين اشتون ممثلة الاتحاد الأوروبي ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية. والجدير بالذكر أن الأردن، يلعب دوراً شديد الأهمية في هذا المسار، باعتباره رئيس مشارك في الاتحاد من أجل المتوسط.

منذ انعقاد اللقاءات الوطنية حول المخرجات الوزارية الأوروميتوسطية، أقيمت نشاطات متنوعة في إطار المشروع الذي نفذته المبادرة النسوية الاوروميتوسطية بعنوان: " تحسين المساواة الجندرية والحكم الديمقراطي في الاردن" ضمن إطار مشروع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية "دعم الحكم الديمقراطي في الاردن" الذي يموله الاتحاد الأوروبي. قامت المبادرة النسوية الأوروميتوسطية بإجراء دراسة عن مدى تأثير المخرجات الوزارية الاوروميتوسطية على الأردن، وقد تم تداول نتائج الدراسة الرئيسية في حوارات متعددة الأطراف على المستويين المحلي والوطني بهدف رفع الوعي وإشراك المنظمات النسائية مع صناع القرار في حوارات بنيوية. وفي هذا الإطار، تم عقد ست ورش تدريبية في كل أرجاء الأردن، تبعها جلسات نقاشية جمعت ممثلين وممثلات عن المجتمع المدني، وقادة الأحزاب السياسية، وقادة الرأي، ورؤساء البلديات والمحافظين من اثنا عشر محافظة.

عقد في الثالث والعشرين من أذآر مؤتمر وطني بالتعاون مع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، حضره ما يقارب التسعين مشاركا ومشاركة. وفي اليوم التالي، استضافت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية جلسة حوار وطني، حضرها ممثلين وممثلات عن المجتمع المدني والبلديات والمحافظات والمعنيين.
بالاضافة إلى ذلك، تم عقد مائدة مستديرة/ جلسة استماع بتاريخ 28 أذآر في البرلمان الأردني برعاية رئيس مجلس النواب، بحضور عدد من النواب، وعدد من كبار المسؤولين وممثلين وممثلات عن المجتمع المدني على المستويين الوطني والمحلي.

أشار المتحدثون والمتحدثات إلى تحقيق تقدم فيما يتعلق بحقوق النساء في الأردن، ولكن سرعة التغيير كانت بطيئة. وقد حدد المشاركون والمشاركات العقبات السياسية والتشريعية والثقافية التي تحول دون حصول النساء على حقوقهن. وقد تم الحديث عن السياق المتغير وانعكاس قضية اللاجئين على الداخل الأردني. وبالرغم من كل ذلك، فقد أكد المشاركون والمشاركات على أن المخرجات الوزارية تعطي فرصة لإحداث تغييرات نوعية وتحسين في مكانة النساء. وأجمع المشاركون والمشاركات على أهمية نتائج الدراسة حول تأثير المخرجات الوزارية على الأردن واقترحوا توصيات للدفع بالحوار الوطني حول المساواة ما بين المجتمع المدني والمسؤولين وصناع القرار واستقبال ممثلين وممثلات عن المنظمات الشعبية من كل أرجاء الأردن.

فيما يلي النقاط الرئيسية التي تم طرحها:

1. في سياق تصاعد التطرف الديني والتشدد الاجتماعي، على المسؤولين من صناع القرار جعل حقوق النساء أولوية سياسية.

2. تعتبر زيادة مشاركة النساء في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خطوة هامة للمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتقدم .

This project is funded by
The European Union

3. اعتبار المخرجات الوزارية والمسار الوزاري على المستوى الأورومتوسطي أداة هامة لزيادة الوعي وبناء القدرات وتقوية التعاون بين المعنيين من أجل رسم السياسات الخاصة بالمساواة.

فيما يلي التوصيات التي صدرت حول الانتقال من المخرجات الوزارية إلى المشاركة في رسم السياسات الخاصة بالمساواة في الأردن.

التوصيات لتحسين المساواة الجندرية والحكم الديمقراطي من خلال تطبيق المخرجات الوزارية

1. ايجاد آليات للمتابعة مثل إنشاء لجنة *متابعة* تضم ناشطات نسويات وممثلين/ات عن الدولة، وصناع القرار السياسيين/ات، وممثلين/ات عن الإعلام وممثلين/ات عن الجامعات. والمطلوب من لجنة المتابعة وضع خطة وطنية لتطبيق المخرجات الوزارية الاورومتوسطية يتم مراقبتها من اللجنة الوزارية الداخلية.

2. مطالبة لجنة المرأة في البرلمان التعاون مع المنظمات النسوية لتحديد وتحليل واقتراح التعديلات على المواد التي تنطوي على تمييز ضد النساء.

3. زيادة المقاعد المخصصة للنساء (الكوتا) لضمان مشاركة فاعلة في اتخاذ القرار.

4. تكثيف جهود المجتمع المدني لكسب التأييد لتعديل التشريعات التي تميز ضد النساء، مثل: الميراث ومنح الجنسية والعنف.

5. بناء التحالفات التي تستخدم المخرجات الوزارية الاورومتوسطية كأداة لتجسير الفجوة بين المواثيق الدولية والتشريعات المحلية.

6. تقوية التعاون ما بين المجتمع المدني والمجال السياسي والمسؤولين/ات والاكاديميين/ات والإعلاميين/ات من أجل زيادة الوعي والتصدي للصور النمطية عن االنساء.

7. مطالبة وزارة التربية والتعليم بتطوير المناهج والكتب الدراسية لحذف الصور النمطية الواردة عن النساء. وفي هدا السيق يمكن للجنة المتابعة التعاون مع اللجنة الوزارية الداخلية المساعدة في تقديم الخبرة والمشورة.

8. اعتبار الدراسة حول المخرجات الوزارية الاورومتوسطية وأثرها على الأردن والعديد من الدراسات العربية عن العنف ضد النساء والجنسية وغيرها مرجعيات في المناهج التربوية.

9. مواجهة العقبات التشريعية والثقافية التي تحول دون مشاركة النساء في سوق العمل من خلال إطلاق برامج تمكين اقتصادي وزيادة مستوى الوعي الى حد كبير.

10. المواءمة بين خطط التنمية الوطنية والمخرجات الوزارية الاورومتوسطية.

11. تطبيق التوصيات الصادرة عن الاجتماع الاقليمي الذي عقد في عمان بتاريخ 3 شباط 2016، وإجراء نقاشات اوسع تضم قطاعات أوسع لزيادة الوعي بكيفية تنفيذ المخرجات الوزارية الاورومتوسطية.

12. عَقد المؤتمر الوزاري الرابع حول تعزيز دور النساء في المنطقة الأورومتوسطية برعاية الملكة رانيا العبدالله.

This project is funded by
The European Union